

Distr.: General  
20 March 2001  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة التاسعة

١٦-٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

الموضوع القطاعي: الطاقة

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية المخصص  
لموضوع الطاقة والتنمية المستدامة  
(نيويورك، ٢٦ شباط/فبراير-٢ آذار/مارس ٢٠٠١)

أولاً - المسائل التي تتطلب اتخاذ إجراء من جانب لجنة التنمية المستدامة أو التي  
يوجه انتباهها إليها

١ - يحيل فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية المخصص لموضوع الطاقة  
والتنمية المستدامة إلى لجنة التنمية المستدامة، في دورتها التاسعة، مشروع المقرر التالي للنظر  
فيه واتخاذ إجراء بشأنه:

مشروع المقرر

بناء على توصية فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية المخصص  
لموضوع الطاقة والتنمية المستدامة، تعتمد لجنة التنمية المستدامة النص الوارد في المرفق.

المرفق  
نص للتفاوض\*

المحتويات

الصفحة

٤	..... اعتبارات عامة	ألف
٥	..... [المبادئ] [العامة] [و] [خيارات السياسات]	باء -
٨	..... القضايا الرئيسية	جيم -
٨	..... ١ - إمكانية الحصول على الطاقة	
٩	..... ٢ - كفاءة استخدام الطاقة	
١١	..... ٣ - الطاقة المتجددة	
١٢	..... ٤ - تكنولوجيات الوقود الأحفوري المتقدمة	
١٣	..... ٥ - تكنولوجيات الطاقة النووية	
١٤	..... ٦ - الطاقة في المناطق الريفية	
١٦	..... ٧ - الطاقة والنقل	
١٦	..... المسائل المهيمنة	دال -
١٦	..... ١ - البحوث والتطوير	
١٦	..... ٢ - بناء القدرات	
١٧	..... ٣ - نقل التكنولوجيا	
١٧	..... ٤ - تقاسم المعلومات ونشرها	
١٨	..... ٥ - تعبئة الموارد المالية	
١٨	..... ٦ - جعل أداء الأسواق [أفضل من أجل تحقيق التنمية المستدامة]	
١٩	..... ٧ - نهج الأطراف المتعددة المؤثرة والمشاركة العامة	

\* النص غير المتفق عليه يرد بين قوسين معقوفين بالأحرف الداكنة.

١٩	.....	هـ - التعاون الإقليمي
٢١	.....	و - [و] التعاون الدولي
٢١	.....	١ - رسالة موجهة إلى الهيئات الحكومية الدولية الأخرى
٢٢	.....	٢ - خيارات ممكنة لتوجيه النظام المتعدد الأطراف
٢٤	.....	٣ - المساعي الدولية

## ألف - اعتبارات عامة

- ١ - تشكل الطاقة عنصرا أساسيا لازما لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ٢ - ويمكن قياس جسامته ونطاق الاحتياجات من الطاقة التي تواجه العالم اليوم، فيما يتصل بأهداف التنمية المستدامة، ببيان أن نحو ثلث سكان العالم البالغ عددهم ٦ بلايين نسمة، ممن يعيشون أساسا في البلدان النامية، لا يزالوا محرومين من إمكانية الحصول على خدمات الطاقة والمواصلات. وثمة فروق شاسعة في مستويات استهلاك الطاقة داخل البلدان المتقدمة النمو والنامية وفيما بينها. والأنماط الحالية لإنتاج الطاقة وتوزيعها واستغلالها هي أنماط لا يمكن استمرارها.
- ٣ - ويتطلب التحدي القائم أمامنا توفر موارد مالية [كافية] [جديدة وإضافية]، ونقل التكنولوجيا، ووجود الإرادة السياسية حيثما تكون هناك حاجة لذلك، فضلا عن الالتزام باتباع سبل مبتكرة لتطبيق تكنولوجيات ونظم تكفل كفاءة استخدام الطاقة وتكون سليمة من الناحية البيئية وفعالة من حيث التكلفة في جميع قطاعات الاقتصاد. ومع وفرة موارد الطاقة، توجد خيارات تكنولوجية سليمة بيئيا، وهي الخيارات التي يجب على البلدان المتقدمة النمو أن توفرها للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال، وتيسر حصولها عليها للنجاح في تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة. وكفالة سبل كافية وميسورة لحصول الأجيال الحالية والمقبلة على الطاقة، بشكل سليم بيئيا ومقبول اجتماعيا وصحيح اقتصاديا، أمر يتطلب بذل جهود كبيرة وتوظيف استثمارات ضخمة، بما في ذلك من جانب القطاع الخاص. كما سيلزم الاهتمام بتشجيع نشوء بيئة تمكينية لذلك.
- ٤ - وجعل نظم البيئة أكثر دعما لأهداف التنمية المستدامة يستلزم [مشاركة جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك توظيف المزيد من الاستثمارات من جانب القطاعين العام والخاص]. فعلى مدى فترة طويلة مستقبلا، لن يتحقق التغيير مع وجود القيود المفروضة على الموارد. أما تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، فيمكن أن يتحقق من خلال تعميم فرص الحصول على مزيج يتسم بفعالية التكلفة من موارد الطاقة التي تستجيب لمختلف احتياجات ومتطلبات مختلف المناطق والبلدان. وينبغي أن يشمل ذلك تخصيص حصة أكبر من مزيج الطاقة لأنواع الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة، وزيادة الاعتماد على التكنولوجيات المتقدمة للطاقة، بما في ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري. وسياسات تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة التي ترمي إلى تحقيق هذه الأهداف ستعالج العديد من قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن تيسير الإدارة المسؤولة للموارد البيئية.

٥ - ونظرا لاختلاف الأدوار في أشكال التدهور البيئي على نطاق العالم، تتحمل الدول مسؤوليات مشتركة، وإن كانت مختلفة عن بعضها البعض. والحكومات هي المنوطة أساسا باختيار وتنفيذ السياسات الرامية إلى تحسين سبل تسخير الطاقة لأغراض التنمية، وإن كانت درجة توفر الموارد المالية تلعب دورا رئيسيا في تنفيذ تلك السياسات. و [بالنسبة لأقل البلدان نموا] [للبلدان النامية] تُعد المساعدة الإنمائية الرسمية أحد المصادر الرئيسية للتمويل الخارجي، بحيث سيلزم توفير تمويل جديد وإضافي بدرجة كبيرة من أجل تسخير الطاقة لأغراض التنمية]. ويمكن أن يسهل من إحراز تقدم في هذا الصدد أن يُتبع نهج يقوم على المشاركة يشمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالأمر. وحيث أن الطاقة مجال يتسم بقوة أشكال الترابط بين البلدان، ينبغي أن يكون تشجيع التعاون الدولي متفقا مع مبدأ المسؤوليات المشتركة والمختلفة عن بعضها البعض في نفس الوقت. فالطريقة التي تُعالج بها قضايا الطاقة في بلد ما تتوقف على وضع الطاقة والاحتياجات منها على الصعيد الوطني. ومن ثم، يصبح من اللازم توفر طائفة عريضة من الخيارات والاستراتيجيات لمعالجة تلك القضايا. وبناء عليه، نعرض فيما يلي عددا من الخيارات والاستراتيجيات التي يمكن أن تحدث تغييرا في الطريقة التي يُعالج بها موضوع الطاقة. ولكن من الواضح أن الاستقرار على أي خيار بعينه إنما هو أمر يتوقف على الوضع الداخلي للبلد.

#### باء - [المبادئ] [العامة] [و] [خيارات السياسات]

٦ - الدعوة موجهة إلى [الحكومات] [البلدان، فضلا عن] [و] المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة، فضلا عن الفئات الأخرى من أصحاب المصلحة المعنيين، للنظر فيما يلي من [المبادئ] [العامة] [و] [خيارات السياسات] [غير الإلزامية] عند معالجة موضوع الطاقة، أخذا في الحسبان الخصوصيات والظروف الوطنية والإقليمية، وأخذا في الاعتبار مبدأ المسؤوليات المشتركة والمختلفة عن بعضها البعض في نفس الوقت.

٧ - ويمكن للحكومات، حسب الاقتضاء، أن تلتزم المساعدة من المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة في صياغة وتنفيذ سياساتها المحلية في مجال الطاقة. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم الجهود الوطنية من خلال بناء قدرات البلدان النامية، ونقل التكنولوجيا إليها، وتوظيف الاستثمارات فيها، [وتوفير موارد جديدة وإضافية لها].

٨ - تقع على عاتق [الحكومات] [البلدان] مسؤولية وضع وتطبيق سياسات للطاقة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة]:

(أ) الجمع، حسب الاقتضاء، بين زيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة، واستخدام تكنولوجيات الوقود الأحفوري المتقدمة، وغير

ذلك من التكنولوجيات المتقدمة [المستدامة] [باستثناء التكنولوجيات النووية] [والتكنولوجيات النووية]، والاستخدام المستدام للموارد التقليدية للطاقة، بما يمكن أن يلي الاحتياجات المتنامية من خدمات الطاقة [في الأجل الأطول] لتحقيق التنمية المستدامة؛

(ب) إدماج الاعتبارات المتعلقة بالطاقة في البرامج الاجتماعية - الاقتصادية، وبخاصة في عملية رسم سياسات القطاعات الرئيسية المستهلكة للطاقة، مثل القطاع العام، وقطاعات النقل والصناعة والزراعة والتخطيط العمراني والتشييد؛

(ج) هيئة بيئة تمكينية مناسبة تشجع على اجتذاب الاستثمارات، وتدعم أهداف التنمية المستدامة، وتكفل تحقيق المشاركة العامة؛

(د) تطوير خدمات الطاقة الملائمة، ولا سيما في المناطق الريفية، من خلال تطبيق التكنولوجيات الأكثر فعالية من حيث التكلفة والمقبولة اجتماعيا والسليمة بيئيا، وإقامة هياكل محددة لتوصيل خدمات الطاقة، وتطوير موارد متجددة للطاقة، بما في ذلك موارد الكتلة الإحيائية؛

(هـ) كفالة [أمن] إمدادات الطاقة و [إدارة] [أمن] الطلب على الطاقة بما يحقق استقرار السوق ويحسن من إمكانية الحصول على الطاقة. [دعم تنمية واستقرار السوق لضمان توفر إمدادات الطاقة وكفالة فرص حصول المستهلكين على خدمات الطاقة]؛

(و) وضع برامج لتحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة، بما في ذلك حسب الاقتضاء، [تحديد أهداف] داخل بلدها، والإسراع بوتيرة [نشر] تكنولوجيات [زيادة كفاءة استخدام الطاقة]، مع ما يلزم من توفير دعم [مالي] من جانب المجتمع الدولي؛

(ز) دعم زيادة استخدام موارد الطاقة المتجددة في النظم المترابطة في شبكات والنظم اللامركزية على حد سواء؛

(ح) الوصول إلى المستوى الأمثل من كفاءة استخدام أنواع الوقود الأحفوري من خلال زيادة تطوير واستخدام تكنولوجيات الوقود الأحفوري المتقدمة [والأكثر نظافة]؛

(ط) [اتخاذ تدابير ملموسة من أجل] [تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لتسخير الطاقة لأغراض التنمية]؛

(ي) يجب أن تسعى البلدان جميعا إلى تشجيع أنماط استهلاك يمكن استمرارها؛ وينبغي على البلدان المتقدمة النمو أن تضطلع بالدور الرئيسي في تحقيق أنماط استهلاك يمكن

استمرارها؛ وينبغي على البلدان النامية أن تسعى إلى أن تحقق في عملياتها الإنمائية أنماط استهلاك يمكن استمرارها، بما يضمن تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء؛

(ك) تشجيع إقامة الشراكات مع القطاع الخاص بغية تحقيق تقدم في تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة؛

(ل) تيسير نشر المعلومات عن التكنولوجيات والعمليات السليمة بيئياً. وزيادة الوعي بهذه الخيارات وتشجيع المشاركة العامة حسب الاقتضاء في عملية صنع القرار المحيطة بتسخير هذه الخدمات من الطاقة لأغراض التنمية المستدامة؛

(م) تعزيز دور [الجماعات الرئيسية] [الاجتمع المدني]، بما في ذلك النساء ضمن غيرهن من الجماعات، من خلال المشاركة في عملية صنع القرار، حسب الاقتضاء، [وحرية الوصول إلى المعلومات، فضلاً عن سبل إقرار العدالة في القضايا البيئية، بما في ذلك من خلال جهود الفئات المتعددة من أصحاب المصلحة]؛ (لم يُت فيها)

(ن) دعم برامج الحفاظ على الطاقة في جميع المجالات الاقتصادية؛

(س) تعزيز المؤسسات الوطنية والمحلية الموجودة التي تقوم بوضع وتنفيذ وتشغيل البرامج الوطنية لتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة؛

(ع) [يُعد القضاء على الفقر شرطاً لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. والقضاء على الفقر هو الأولوية الأولى للبلدان النامية. وقد تكون المعايير البيئية التي تطبقها بعض البلدان معايير غير ملائمة تترتب عليها تكلفة اقتصادية واجتماعية ليس هناك ما يبررها، مما يعوق الجهود التي تبذلها البلدان النامية للقضاء على الفقر]؛

(ف) [تطبيق مبدأ تحميل المتسبب في التلوث تكلفة ذلك التلوث، من خلال الاستيعاب الداخلي للعناصر الخارجية للمنافع البيئية، وذلك عن طريق عدة إجراءات منها فرض ضرائب على استخدام الطاقة والإلغاء التدريجي لإعانات الطاقة (المباشرة وغير المباشرة على حد سواء) عندما تكون ضارة. فالعديد من أهداف الإعانات الحالية للطاقة يمكن أن تتحقق بصورة أفضل من خلال برامج معينة ذات أهداف محددة بصورة جيدة]؛ (برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، الفقرة ٢٩)

(ص) تقديم الدعم لجهود البحوث والتطوير وعرض التجارب فيما يتصل بالأنشطة المذكورة أعلاه من أجل تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، بما في ذلك ما يتصل بنظم النقل؛ وتشجيع التعاون الإقليمي والدولي في أنشطة البحوث والتطوير في هذه المجالات.

## جيم - القضايا الرئيسية

٩ - فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية التي جرى تحديدها في الدورة الأولى لفريق الخبراء، توصي اللجنة بالخيارات والاستراتيجيات التالية في كل قضية من القضايا الرئيسية. ولكفالة فعالية تنفيذ هذه القضايا الرئيسية، يلزم توفر وسائل هذا التنفيذ، ألا وهي تدفق الموارد المالية [، بما في ذلك الموارد الجديدة والإضافية]، ونقل التكنولوجيات السليمة بيئياً، وبناء القدرات.

### ١ - إمكانية الحصول على الطاقة

التحديات

١٠ - يُعد الحصول على الطاقة أمراً حاسماً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على الفقر. وتحسين إمكانية الحصول على الطاقة ينطوي على إيجاد سبل ووسائل يمكن عن طريقها توصيل خدمات الطاقة بطريقة يمكن الاعتماد عليها وتكون ميسورة الأسعار ومجدية اقتصادياً ومقبولة اجتماعياً وسليمة بيئياً.

التوصيات

١١ - تشجع اللجنة الحكومات على القيام بما يلي، مع أخذ ظروفها الوطنية في الحسبان:

(أ) وضع ترتيبات وطنية لتعزيز إمكانية الحصول على الطاقة داخل البلد، أو تدعيم تلك الترتيبات؛

(ب) تحسين إمكانية الحصول على التكنولوجيات الحديثة للكتلة الإحيائية ومصادر وإمدادات حطب الوقود، وتحويل عمليات الكتلة الإحيائية إلى عمليات تجارية، بما في ذلك عن طريق استخدام المخلفات الزراعية، حيثما يمكن تحقيق الاستفادة في هذه الممارسات؛

(ج) دعم التحول إلى استخدام أنواع الوقود الأحفوري السائلة والغازية، حيثما تعتبر سليمة بيئياً ومقبولة اجتماعياً وتحقق فعالية التكلفة بدرجة أكبر؛

(د) تطوير موارد الطاقة المتاحة محلياً لزيادة تنوع الطاقة، حيثما تعتبر سليمة بيئياً ومقبولة اجتماعياً وتحقق فعالية التكلفة بدرجة أكبر، مع زيادة استخدام موارد الطاقة المتجددة؛

(هـ) دعم خدمات الكهرباء على أساس تكنولوجيات التوسع الشبكي و/أو التكنولوجيات اللامركزية للطاقة، وبخاصة في المناطق المعزولة حيثما يكون ذلك ملائماً؛

(و) تعزيز المؤسسات/المراكز الوطنية والإقليمية للبحوث والتطوير فيما يتصل بجميع جوانب تسخير الطاقة لأغراض الطاقة المستدامة بما في ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري المتجدد والتكنولوجيات المتقدمة في هذا الصدد، وكفاءة استخدام الطاقة، والموارد التقليدية للطاقة؛ (تُعدل فيما بعد وفقا للفقرات المشابهة)

(ز) الترويج لهيئة بيئية تمكينية يمكن من خلالها تشجيع القطاع العام، والقطاع الخاص، وتعاونيات الطاقة حسب الاقتضاء، بما في ذلك من خلال إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، على أن تشارك في توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها [بأسعار ميسورة]، وفي نقل التكنولوجيا؛

(ح) تطوير مصادر الطاقة المتجددة، وبخاصة في المناطق الريفية، من خلال أساليب التنمية المجتمعية؛

(ط) [تشجيع ترتيبات التمويل المتكررة التي ترمي إلى الحد من التكاليف الأولية للمعدات وتوصيلات الشبكات]؛

(ي) تعزيز قدرة البلدان النامية على الوصول إلى التكنولوجيات السليمة بيئيا والمجدية اقتصاديا التي تتصل بتسخير الطاقة لأغراض التنمية؛

(ك) دعم فرص وصول المرأة على قدم المساواة إلى تكنولوجيات الطاقة المستدامة والميسورة من خلال تقدير الاحتياجات وتخطيط شؤون الطاقة ووضع السياسات على الصعيدين المحلي الوطني.

## ٢ - كفاءة استخدام الطاقة

التحديات

١٢ - إن تحقيق كفاءة استخدام الطاقة يُعد مكسبا في كل الأحوال، لكن كفاءة استخدام الطاقة لم تصل بعد إلى حدود إمكاناتها القصوى في الوقت الراهن. والعوائق التي تحول دون الوصول إلى المستوى الأمثل لكفاءة استخدام الطاقة تشمل انعدام فرص الوصول إلى التكنولوجيا، والعوامل المتصلة ببناء القدرات والموارد المالية، فضلا عن المسائل المتصلة بالسوق والمسائل المؤسسية.

التوصيات

١٣ - تشجع اللجنة الحكومات على القيام بما يلي، مع أخذ ظروفها الوطنية في الحسبان:

(أ) تعزيز برامج التوعية العامة لتعبئة جهود جميع أصحاب المصلحة؛

- (ب) تهيئة بيئة تمكينية لتشجيع مشاركة شركات خدمات الطاقة في أنشطة البحوث والتطوير في مجال كفاءة استخدام الطاقة؛
- (ج) [دراسة القواعد والمعايير المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة، المحددة بالنسبة للأجهزة والمعدات والمباني، وتحسين تلك القواعد والمعايير حسب الاقتضاء]؛
- (د) تقديم حوافز لحفظ الطاقة في جميع القطاعات، مع أخذ الأولويات المحلية في الحسبان؛
- (هـ) القيام حسب الاقتضاء، على الصعيدين القطري والإقليمي، بوضع [استراتيجيات/برامج] وخيارات للسياسات [تشمل، حسب الاقتضاء، أهدافا إرشادية لإدخال تحسينات في مجال كفاءة استخدام الطاقة]؛
- (و) تعزيز بناء القدرات، بما في ذلك التعليم والتدريب، التي تتراوح بين تخطيط شؤون الطاقة والهندسة التقنية، من أجل تحسين أداء الطاقة واستخدام المواد؛
- (ز) التعجيل بتطوير ونشر التكنولوجيات التي تحقق كفاءة استخدام الطاقة؛
- (ح) القيام حسب الاقتضاء بسرعة بإدماج الاعتبارات المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة في تخطيط وتشغيل وصيانة الهياكل الأساسية المعمرة لاستهلاك الطاقة، وخاصة النقل والتخطيط العمراني والصناعة والزراعة والسياحة؛
- (ط) زيادة كفاءة التكنولوجيات المستخدمة في إنتاج واستهلاك الطاقة؛
- (ي) تيسير الانتقال إلى أشكال أكثر كفاءة لاستغلال الطاقة، من خلال برامج دعم تصنيع المعدات، مع كفالة التعاون الدولي في هذا المجال؛
- (ك) [تشجيع نقل التكنولوجيات المتصلة بكفاءة استخدام الطاقة بأسعار تفضيلية من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية]؛
- (ل) [الإلغاء التدريجي لإعانات الطاقة [في البلدان المتقدمة النمو]، المباشرة منها وغير المباشرة ]، عندما تكون ضارة]]؛
- (م) [تحسين الكفاءة الإيكولوجية من أجل الوصول إلى الحد الأدنى من مدخلات الطاقة الصافية في السلع والخدمات]؛
- (ن) القيام، حسب الاقتضاء، بتعزيز المؤسسات الموجودة التي تقوم بوضع وتشغيل برامج تحسين كفاءة استخدام الطاقة؛

- (س) القيام، حسب الاقتضاء، بتعزيز المؤسسات الموجودة التي تقوم بتجميع ونشر المعلومات عن برامج واستراتيجيات تحسين كفاءة استخدام الطاقة؛
- (ع) وضع وتنفيذ تدابير لجعل تكنولوجيات تحسين كفاءة استخدام الطاقة ميسورة بدرجة أكبر.

### ٣ - الطاقة المتجددة

#### التحديات

١٤ - يكمن التحدي الرئيسي، الذي يواجه البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، في تطوير واستخدام ونشر تكنولوجيات الطاقة المتجددة، مثل طاقة الشمس والرياح والمحيطات والطاقة الحرارية الأرضية والكتلة الإحيائية والقوى الكهربائية المائية، على نطاق واسع بما يكفي للإسهام بدرجة كبيرة في تسخير الطاقة لأغراض الطاقة المستدامة. ورغم إحراز قدر من التقدم في تشجيع استخدامات الطاقة المتجددة في السنوات الأخيرة، من خلال عدة جهود منها تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية، ١٩٩٦-٢٠٠٥، فلا تزال هناك معوقات وعقبات كثيرة قائمة، من بينها المعوقات المتعلقة بالتكاليف.

#### التوصيات

- ١٥ - تشجع اللجنة الحكومات على القيام بما يلي، مع أخذ ظروفها الوطنية في الحسبان:
- (أ) وضع وتنفيذ سياسات وتدابير وطنية وإقليمية ودولية لتهيئة بيئة تمكينية لتطوير واستغلال وتوزيع مصادر الطاقة المتجددة؛
- (أ) مكررا [وضع استراتيجيات وطنية] [تشمل أهدافا إرشادية] لتعزيز مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في الاستهلاك العام للطاقة؛
- (ب) تشجيع دور القطاع الخاص في تطوير واستغلال تكنولوجيات الطاقة المتجددة، من خلال توفير الحوافز والأطر التنظيمية الملائمة؛
- (ج) تعزيز أنشطة البحوث والتطوير وعرض التجارب والقدرات المؤسسية في ميدان استغلال الطاقة المتجددة، فضلا عن نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا و [المتقدمة] [الملائمة]؛
- (د) تشجيع استغلال مصادر الطاقة الطبيعية المتجددة، كالطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والكتلة الحيوية، والطاقة المستمدة من حرارة الكرة الأرضية، وطاقة المياه، بما فيها طاقة المحاري المائية الصغيرة والمحيطات (الأمواج، والمد والجزر، وحفظ الطاقة الحرارية)، وذلك لتلبية جانب من احتياجات التنمية المستدامة من الطاقة؛

- (هـ) تعزيز شبكات المعلومات، وشبكات جمعها ونشرها، وبرامج التوعية العامة بشأن مصادر وتكنولوجيات الطاقة المتجددة؛
- (و) تنمية واستغلال المصادر المحلية للطاقة المتجددة حيثما أمكن؛
- (ز) وضع وتنفيذ تدابير لجعل تكنولوجيات الطاقة المتجددة ميسورة بدرجة أكبر؛
- (ح) زيادة الدعم المالي المقدم للبلدان النامية لتشجيع استغلال الطاقة المتجددة.

#### ٤ - تكنولوجيات الوقود الأحفوري المتقدمة

التحديات

- ١٦ - نظرا لأن الوقود الأحفوري سيزل يلعب دورا مهيمنا في مزيج الطاقة في العقود المقبلة، ينبغي زيادة نشر تكنولوجيات الوقود الأحفوري الأكثر نظافة والمتقدمة. وينبغي توجيه مزيد من الجهود لتعزيز مواصلة تطوير ونشر تلك التكنولوجيات.

التوصيات

- ١٧ - تشجع اللجنة الحكومات على القيام بما يلي، مع أخذ ظروفها الوطنية في الحسبان:
- (أ) إقامة واستخدام محطات لتوليد الطاقة ومبان وأجهزة ومركبات للنقل تعمل بحرق الوقود الأحفوري بطريقة أكثر كفاءة؛
- (ب) زيادة الاستخدام [النسي] لأنواع الوقود الأحفوري ذي المحتوى الكربوني المنخفض، حسب الاقتضاء؛
- (ب) مكررا البحوث والتطوير ونقل تكنولوجيات التحول من أنواع الوقود الصلبة إلى الأنواع السائلة أو الغازية؛
- (ج) تعزيز أنشطة البحوث والتطوير وعرض التجارب ونقل تكنولوجيات الوقود الأحفوري المتقدمة مما يخفض من مستويات الانبعاثات؛
- (د) تشجيع البحوث، وعندما يكون ذلك ملائما، الترويج لتطبيقات احتجاز واحتزان الكربون [فضلا عن تنحية الأيونات الكربونية]؛
- (د) مكررا [تشجيع الحد من انبعاثات الكربون]؛
- (هـ) تشجيع التعاون مع الصناعات في إطار برنامج طوعي لنشر تكنولوجيات الوقود الأحفوري الأكثر نظافة؛

(و) وضع وتنفيذ تدابير لجعل تكنولوجيات الوقود الأحفوري المتقدمة متاحة وميسورة بدرجة أكبر.

## ٥ - تكنولوجيات الطاقة النووية

[التحديات]

١٨ - تشكل الطاقة النووية حاليا ١٦ في المائة من مصادر توليد الكهرباء في العالم. غير أن الطاقة النووية ترتبط بعدد من الشواغل، وهي السلامة النووية وإدارة الوقود المستنفذ والنفايات. واختيار الطاقة النووية قرار يخص البلدان نفسها. وثمة بلدان عديدة تستخدم الطاقة النووية بصورة مأمونة، ولا ترى في استخدام وتطوير تكنولوجيات إضافية لإدارة ومراقبة الوقود المستنفذ وغيره من المواد النووية أمرا يستدعي القلق الزائد. غير أن العديد من البلدان الأخرى، ومن بينها البلدان الجزرية الصغيرة النامية، لا ترى في الطاقة النووية مصدرا ملائما أو مقبولا لتلبية احتياجاتها من الطاقة، وترى أنها لا تتناسب مع أهداف التنمية المستدامة. وبالنسبة للبلدان التي اختارت طريق الطاقة النووية، يكمن التحدي في إيجاد حلول فعالة من حيث التكلفة، وفي التصدي للشواغل المتعلقة بالسلامة النووية وإدارة الوقود المستنفذ والنفايات، فضلا عن معالجة الشواغل العامة التي تحيط بهذه القضايا.

التوصيات

١٩ - تشجع اللجنة الحكومات على القيام بما يلي، مع أخذ ظروفها الوطنية في الحسبان:

- (أ) دعم جهودها الوطنية، بما في ذلك في مجالي البحوث والتعاون الدولي كأداة فعالة لمعالجة قضايا السلامة النووية وإدارة الوقود المستنفذ والنفايات؛
- (ب) تعزيز الوكالات التنظيمية الوطنية المستقلة وتشجيع التعاون في ميدان السلامة النووية بين البلدان؛
- (ج) الترويج لوضع مستوى مرتفع للسلامة النووية على نطاق العالم عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛
- (د) تحسين الشفافية في مجال اتخاذ القرارات المتصلة بالسلامة النووية؛
- (هـ) منع انتشار المواد الانشطارية عن طريق تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛
- (و) تعزيز التوعية العامة المشاركة العامة، فضلا عن بناء قدرات الموارد البشرية في مجالات الطاقة النووية وإدارة النفايات في البلدان التي تختار طريق الطاقة النووية؛
- (ز) زيادة تطوير الحلول التكنولوجية للنفايات المشعة الطويلة العمر؛

(ح) معالجة مسألة سلامة المنشآت النووية، بالشكل الذي يعتبر مناسباً، بعد تقييمها من جانب السلطات التنظيمية الوطنية، بما في ذلك النظر في خيار الإغلاق التدريجي لهذه المنشآت؛

(ط) مراعاة المخاطر العالية التي تتعرض لها صحة البشر وسلامتهم، فضلاً عن البيئة، من جراء تحركات النفايات النووية، فانتقال هذه النفايات عبر الحدود يجب أن يتم وفقاً للضوابط الدولية المبرمة في هذا الشأن.

## ٦ - الطاقة في المناطق الريفية

التحديات

٢٠ - يُعد الوصول إلى خدمات الطاقة الميسورة شرطاً مسبقاً لتنفيذ الهدف الذي يحظى بقبول المجتمع الدولي، وهو تقليل نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة في اليوم إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥. والجهود الرامية إلى إيجاد أنسب حل لمشاكل الطاقة في المناطق الريفية تصطدم بالحجم الهائل للمشكلة، وبقلة الموارد وعدم توفر التكنولوجيات الملائمة، وارتفاع تكاليف الاستثمار ورسوم التوصيلات، فضلاً عن قصور الاهتمام بالمناطق الريفية بوجه عام. وإحدى الاستراتيجيات الفعالة لمعالجة احتياجات سكان الريف من الطاقة تتمثل في التدرج في استخدام مختلف مستويات الطاقة؛ وهو ما يعني على حد سواء تحسين طرق استخدام الكتلة الإحيائية والانتقال من أنواع وقود الكتلة الإحيائية البسيطة إلى استخدام الشكل الأنسب والأكثر من الطاقة المناسبة الذي يتناسب مع المهام المطروحة، وهو في المعتاد الوقود السائل أو الغازي للطهو والتدفئة، والكهرباء لمعظم الاستخدامات الأخرى.

التوصيات

٢١ - تشجع اللجنة الحكومات على القيام بما يلي، مع أخذ ظروفها الوطنية في الحسبان:

(أ) تعزيز سياسات توفير الطاقة للتنمية الريفية، ووضع تلك السياسات حيثما يكون ذلك ملائماً، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، استحداث ترتيبات تنظيمية لتعزيز إمكانية الحصول على الطاقة في المناطق الريفية؛

(ب) القيام، عند الضرورة، بإقامة هياكل محددة وموجهة لأهداف بعينها لتوصيل خدمات الطاقة التي تتناسب مع الاحتياجات الريفية؛

(ج) تشجيع مشاريع الطاقة المحلية كوسيلة لتوفير فرص العمالة، وتشجيع منظمي المشاريع الخاصة المحلية، وتنمية قدرات التجار المحليين على بيع/صيانة المعدات اعتمادا على شبكات تجارة التجزئة والعلاقات المحلية؛

(د) مراعاة الشواغل المتعلقة بصحة وسلامة النساء والأطفال في برامج الطاقة الريفية؛

(هـ) [تشجيع أنشطة البحوث والتطوير المتصلة بوضع المؤشرات، حسب الاقتضاء، بشأن حالة الطاقة في المناطق الريفية، بما يتماشى مع الأهداف الدولية للتنمية]؛

(و) تشجيع الاستخدام المستدام للكتلة الإحيائية، وحسب الاقتضاء، مصادر الطاقة المتجددة الأخرى عن طريق تحسين أنماط الاستخدام الحالية، مثل إدارة الموارد، والاستخدام الأكثر كفاءة لحطب الوقود، وكذلك المنتجات والتكنولوجيات الجديدة أو المحسنة؛

(ز) وضع ترتيبات مالية لجعل خدمات الطاقة ميسورة للفقراء في المناطق الريفية؛

(ح) دعم الجماعات المحلية و/أو المنظمات غير الحكومية التي تعمل على تشجيع وتوصيل التكنولوجيات المطورة حديثا والسليمة بيئيا، مثل تكنولوجيا الطهو التي تستغل الطاقة الشمسية؛

(ط) تطوير مصادر الطاقة الأصلية وهيكلها الأساسية واستغلالها في مختلف الاستخدامات المحلية، وتشجيع مشاركة المجتمعات الريفية المحلية، بما فيها الجماعات المحلية التي تنشط في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، في تطوير واستغلال تكنولوجيات الطاقة المتجددة لتلبية احتياجاتها اليومية من الطاقة من أجل إيجاد حلول بسيطة ومحلية، وذلك بدعم من المجتمع الدولي؛

(ي) تعزيز بناء القدرات في المجتمعات المحلية، وإزالة الحواجز التي تعترض تنفيذ سياسات تطوير مصادر الطاقة المتجددة في المناطق الريفية؛

(ك) تشجيع الجهود المبذولة لمعالجة العبء غير المتناسب الذي تتحمله المرأة في المناطق الريفية، بما في ذلك حمل أحمال ثقيلة من حطب الوقود لمسافات بعيدة ومعاناة الآثار الصحية السلبية الناجمة عن التعرض للنيران المكشوفة لفترات طويلة.

## ٧ - الطاقة والنقل

التحديات

٢٢ - قطاع النقل أحد القطاعات الرئيسية المستهلكة للطاقة، وهو القطاع الذي تشير الاسقاطات إلى أنه سيشهد أسرع المعدلات لنمو استهلاك الطاقة. ويتمثل التحدي القائم في تعزيز اتباع نهج متكامل إزاء [تطوير نظم للنقل من أجل التنمية المستدامة].

التوصيات

٢٣ - تشجع اللجنة الحكومات على القيام بما يلي، مع أخذ ظروفها الوطنية في الحسبان:

(أ) ترشيد الطلب على المواصلات؛

(ب) تطبيق ممارسات أفضل في مجال النقل، بما في ذلك الأخذ بالتخطيط في الحضر والريف على حد سواء، وبخاصة في اتجاه نظم النقل العام ووسائل الشحن التي تعتمد على السكك الحديدية والمجاري المائية؛

(ج) زيادة كفاءة استخدام الوقود في مختلف وسائط النقل؛

(د) الترويج لاستخدام الوقود ووسائط النقل الأكثر نظافة [من خلال جملة أمور منها القضاء تدريجياً على استخدام البترين الذي يحتوي مادة الرصاص]؛

(هـ) إدماج سياسات النقل في سياسات التنمية المستدامة.

## دال - المسائل المهيمنة

### ١ - البحوث والتطوير

٢٤ - إن تعزيز أنشطة البحوث والتطوير، على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، فيما يتعلق بالتكنولوجيات المتقدمة والأكثر نظافة وتكنولوجيات الطاقة الأكثر كفاءة، فضلاً عن تكنولوجيات الطاقة المتجددة، هو أمر هام لتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة لصالح الجميع. والحكومات مدعوة لوضع السياسات والحوافز لتكون بمثابة عامل حفاز لتشجيع استثمارات القطاع الخاص في هذا المجال. كما أن زيادة البحوث في مجال الطاقة ينبغي أن يأتي أيضاً من الاستثمارات العامة والخاصة، أو من خلال إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص و/أو عمليات التعاون الدولية والإقليمية.

### ٢ - بناء القدرات

٢٥ - [يشكل التفاوت القائم في القدرات [أخلية] بين البلدان المتقدمة النمو والنامية عقبة رئيسية أمام تقاسم المعلومات ونقل التكنولوجيا والتدفقات المالية. فانعدام القدرات

المحلية عقبة رئيسية أمام التوسع في خدمات الطاقة في العالم النامي.] ومن الضروري تعزيز المؤسسات والهياكل الأساسية والموارد البشرية في البلدان النامية، ودعم القيادات التكنولوجية في البلدان النامية، وفي كل البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال، مع بذل جهود خاصة من أجل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك من خلال التعاون الدولي العام والخاص الذي يدعم أهداف التنمية المستدامة. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو والمصارف الإنمائية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها من الوكالات، بما فيها اللجان الإقليمية، فضلاً عن وكالات التنمية الثنائية، أن تركز على بناء القدرات في مجال التعاون الإنمائي. ومن بين جملة أمور، يمكن لإعادة تعزيز موارد مرفق البيئة العالمية بدرجة كبيرة أن يمكن المرفق من مواصلة توفير الدعم، في حدود ولايته، لبناء القدرات ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية من أجل إحراز تقدم على طريق تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة. وينبغي للمؤسسات المالية الدولية، من خلال سياساتها الإقراضية، أن تدعم بناء القدرات ونقل التكنولوجيا، فضلاً عن جهود تحديد الاحتياجات المحلية.

### ٣ - نقل التكنولوجيا

٢٦ - يحتاج التشجيع على تسخير الطاقة لأغراض التنمية البلدان النامية إلى توفر إمكانية الوصول بصورة مواتية إلى التكنولوجيات السليمة بيئياً ونقلها، وبخاصة إلى البلدان النامية، من خلال تدابير داعمة تعزز التعاون في ميدان التكنولوجيا وتمكن من نقل المعارف التكنولوجية اللازمة، فضلاً عن بناء القدرات الاقتصادية والتقنية والإدارية اللازمة لكفاءة استخدام التكنولوجيا المفضلة ومواصلة تطويرها. والتعاون في ميدان التكنولوجيا يشمل جهوداً مشتركة من جانب المشاريع الخاصة والحكومات على حد سواء، من يوردون التكنولوجيا ومن يتلقونها على حد سواء. ولذلك، فإن هذا التعاون ينطوي على عملية تكرارية تشمل الحكومات والقطاع الخاص ومنشآت البحوث والتطوير، من أجل كفاءة الوصول إلى أفضل النتائج الممكنة لنقل التكنولوجيا. والنجاح في إقامة الشراكات الطويلة الأجل في ميدان التعاون التكنولوجي يتطلب بالضرورة الاستمرار المنتظم في التدريب وبناء القدرات على كافة المستويات على مدى فترة ممتدة من الزمن.

### ٤ - تقاسم المعلومات ونشرها

٢٧ - يسهم تقاسم المعلومات والمعارف بشأن التكنولوجيات والسياسات في تيسير الجهود المبذولة من أجل تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة. فالمعلومات المتصلة بالمسألة يمكن أن توجه صناعات السياسات إلى السياسات والخيارات المناسبة فيما يتعلق بإمدادات الطاقة. وكثيراً ما يحول عدم توافر المعلومات والمعارف من هذا القبيل دون أخذ البلدان بنهج

جديدة في مجال تخطيط الطاقة وتطبيقات التكنولوجيا. ويمكن للمعلومات المتاحة على شبكة "الإنترنت" العالمية أن تساعد في مثل هذا التبادل للمعلومات. [ويلزم توفير مساعدات من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية من أجل تطوير تكنولوجيات المعلومات].

#### ٥ - تعبئة الموارد المالية

٢٨ - تلعب الموارد المالية والآليات المالية دورا رئيسيا في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وبوجه عام، يأتي تمويل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ من القطاعين العام والخاص في البلد المعني نفسه. وبالنسبة للبلدان النامية، تُعد المساعدة الإنمائية الرسمية مصدرا هاما للتمويل الخارجي، حيث يظل يلزم توفير تمويل جديد وإضافي للتنمية المستدامة ولتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة ولتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ومن ثم، يتعين الوفاء على سبيل الاستعجال بالالتزامات المالية المعلنة في جدول أعمال القرن ٢١، ولا سيما تلك الواردة في الفصل ٣٣، وكذلك الأحكام المتعلقة بالموارد الجديدة والإضافية التي يمكن الاطمئنان إلى كفايتها وتوفرها في المستقبل. ويلزم بذل جهود متجددة من أجل كفالة إسهام جميع مصادر التمويل في النمو الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، في سياق تحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وقد شرعت حكومات عديدة في تنفيذ إصلاحات ترمي إلى تحسين الأطر التنظيمية والهياكل المؤسسية من أجل اجتذاب التمويل من القطاع الخاص. وقد وُضعت سياسات محددة لجذب تدفقات رؤوس الأموال الاستثمارية إلى مجال تكنولوجيات الطاقة اللازمة للتنمية المستدامة. وفي حين أن التكنولوجيات الأكثر استدامة كثيرا ما تكون أقل في تكاليف تشغيلها من الحلول المنافسة، فإنها تتطلب في بعض الأحيان استثمارات أولية أكبر حجما. ولذلك، ينبغي الاهتمام بصفة خاصة بالصعوبات التي ينطوي عليها تمويل هذه الاستثمارات الضرورية في البنية الأساسية في البلدان النامية. ويمكن في هذا السياق أيضا النظر في توفير التمويل من مرفق البيئة العالمية، في حدود ولايته.

#### ٦ - جعل أداء الأسواق [أفضل من أجل تحقيق التنمية المستدامة]

٢٩ - إن الأسواق، التي تحركها قوى المنافسة، كثيرا ما يكون أداؤها أفضل من النظم الخاضعة للسيطرة في مجال تخصيص الموارد. غير أنه ما لم توضع حوافز مناسبة، فإن السوق لن تراعي بما فيه الكفاية التكاليف الاجتماعية والبيئية لتوفير الطاقة واستخدامها. ومن شأن السياسات التي تحد من تشوهات السوق أن تعطي الطاقة الملائمة للتنمية المستدامة وضعا أفضل بصورة كبيرة في السوق فيما يتصل بالاستخدامات والممارسات الراهنة. [وينبغي إعادة تشكيل ضرائب الطاقة في البلدان المتقدمة النمو بحيث تعكس ما يترتب عليها من تلوث وأضرار بيئية]. وينبغي للحكومات أن تعمل على تحسين أداء أسواق الطاقة الوطنية

بحيث تدعم التنمية المستدامة وتتغلب على حواجز الأسواق. [وتتحول بلدان عديدة إلى الأسواق لكي تسخر رؤوس أموال المشاريع الخاصة وخبراتها الفنية لتطوير أنشطة إنتاج الطاقة وتوزيعها واستهلاكها. وينبغي التشديد بدرجة أكبر على إقامة أسواق مفتوحة وتنافسية للطاقة داخل إطار تنظيمي يدعم أهداف التنمية المستدامة. غير أنه ما لم تتوفر حوافز وأطر تنظيمية مناسبة، لن تتمكن الأسواق وحدها من كفاءة فرص واسعة لوصول القطاعات الفقيرة من السكان على الطاقة، أو من مواصلة استحداث التكنولوجيات السليمة بيئياً. والسياسات التي تحد من تشوهات السوق هي خطوة أولى نحو تحقيق التنمية المستدامة، من خلال إزالة العقبات القائمة أمام تطوير المصادر المتجددة، وتدابير تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة، وتأمين التدابير المتعلقة بالإمدادات، وكفاية تدابير مراقبة التلوث، وتكنولوجيات الطاقة الجديدة والمتقدمة.] ومن بين الأدوات الأخرى، ينبغي على الحكومات أن تقلل من الإعانات المقدمة لإنتاج واستهلاك الطاقة، التي تكبح انطلاق التنمية المستدامة، وأن تلغي تلك الإعانات تدريجياً. كما ينبغي على الحكومات أن تشجع على الاستيعاب الداخلي للتكاليف البيئية. ويجب إيلاء الاهتمام اللازم لمبدأ تحميل من يتسبب في التلوث تكلفة ذلك التلوث.

**[يجب على الحكومات أن تستفيد من قوة الأسواق وهي تعالج جوانب قصور الأسواق من خلال قواعد تنظيمية منتقاة لعمل السوق.]**

#### ٧ - نهج الأطراف المتعددة المؤثرة والمشاركة العامة

٣٠ - يتطلب إيجاد الحلول الملائمة للتنمية المستدامة مشاركة جميع أصحاب المصالح واشتراك عامة الجمهور. وينبغي تعزيز قدرة المنظمات والمؤسسات المجتمعية، مثل الجماعات النسائية، على تيسير تطبيق النهج القائمة على المشاركة على قضية تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، مع مراعاة المبدأ ١٠ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية.

#### هاء - التعاون الإقليمي

٣١ - تلاحظ اللجنة مع التقدير الجهود التي تُبذل على الصعيد الإقليمي وتلك التي تبذلها جماعات المصالح لمناقشة المسائل الرئيسية وصياغة مواقف وبرامج عمل إقليمية من أجل تشجيع تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة. وترحب اللجنة بالبيانات التي أسفرت عنها تلك المداولات، معترفة بأنها تقدم مساهمات قيمة لأعمالها. وعلاوة على ذلك، فإنها تشجع اللجنة الحكومات المشاركة في هذه المداولات الإقليمية على أن تروج بنشاط لتنفيذ برامج العمل التي تسفر عنها تلك المداولات. وتسلم اللجنة بصفة خاصة بقيمة التعاون الإقليمي في

تحقيق وفورات الاقتصاد الكبير في مجال خدمات الطاقة وتسخيرها لأغراض التنمية المستدامة.

٣٢ - وانطلاقاً من هذه البيانات، توصي اللجنة بتنفيذ المساعي الإقليمية ودون الإقليمية التالية التي ستتطلب دعماً على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والدولي:

(أ) تعزيز مؤسسات أو ترتيبات الطاقة الوطنية والإقليمية لتعزيز التعاون الإقليمي والدولي من أجل تسخير الطاقة لأغراض التنمية، وبخاصة مساعدة البلدان النامية فيما تبذله من جهود داخلية لتوفير خدمات الطاقة الحديثة لجميع قطاعات السكان، من خلال ما يلي:

١' إجراء دراسات متعمقة لتعزيز التنمية المستدامة في قطاع الطاقة بالمنطقة، بما في ذلك دراسات للحالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمنطقة وبدائل الطاقة التي تدعم التنمية المستدامة؛

٢' تشجيع التدريب وتبادل الخبرات في مجال كفاءة استخدام الطاقة، والطاقة المتجددة، وتكنولوجيات الوقود الأحفوري المتقدمة، والدروس المستفادة؛

٣' تعزيز الشبكات الإقليمية لمراكز الخبرة الرفيعة من أجل تبادل المعلومات والخبرات في مجالات البحوث والتطوير، واستخدام الطاقة المتجددة، وتكنولوجيات الوقود الأحفوري المتقدمة، وكفاءة استخدام الطاقة؛

٤' تعزيز وبناء، حيثما كان ذلك مناسباً، قدرات إقليمية تتعلق بالمعلومات ونشرها لتوفير المعلومات لصناعة خدمات الطاقة بشأن الفرص المتاحة في السوق، والهياكل الأساسية لكفاءة استخدام الطاقة، وتقديم المعلومات إلى المستهلكين بشأن فوائد التدابير المتخذة لتحقيق كفاءة استخدام الطاقة؛

(ب) الترويج، على الصعيد الإقليمي، لمشاريع كهربة المناطق الريفية، التي تشمل تكنولوجيات الطاقة المتجددة، ودعم الجهود المحلية لتوفير إمدادات الطاقة إلى الهياكل الأساسية الجوهرية فضلاً عن إدماج سياسات الطاقة في استراتيجيات التنمية الريفية، مع التشديد على الأنشطة المدرة للدخل، وأخذ الظروف الوطنية في الحسبان؛

(ج) تعزيز وتيسير إقامة، حيثما كان ذلك مناسباً، ترتيبات تعاون إقليمي من أجل الترويج للتجار بالطاقة عبر الحدود، بما في ذلك ترابط شبكات توزيع الكهرباء وخطوط أنابيب البترول والغاز الطبيعي؛

(د) تعزيز وتيسير إقامة، حيثما كان ذلك مناسباً، منتديات الحوار بين المنتجين والمستهلكين للطاقة على الصعيد الإقليمي والوطني والدولي، ووصولاً إلى هذه الغاية تشي اللجنة جهود المنتديات الدولية القائمة للطاقة؛

(هـ) الترويج، حيثما كان ذلك مناسباً، لتحقيق التعاون فيما بين البلدان المعنية في المنطقة ومع المنظمات الدولية لتحسين التطوير والإنتاج في مجالات الوقود الهيدروكربوني من خلال تكامل خفض التكلفة وتعزيز الكفاءة التشغيلية واستخدام التكنولوجيات المتقدمة والأكثر سلامة من الناحية البيئية؛

(و) تعزيز التعاون الإقليمي في الاضطلاع بأنشطة البحوث والتطوير وعرض التجارب في مجالات كفاءة استخدام الطاقة، والطاقة المتجددة، وتكنولوجيات الوقود الأحفوري المتقدمة؛

(ز) تشجيع التعاون الإقليمي في مجال بناء القدرات، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

#### [واو - التعاون الدولي (تر كيا - حذف الفرع)]

١ - رسالة موجهة إلى الهيئات الحكومية الدولية الأخرى (مجموعة الـ ٧٧ والصين/الاتحاد الروسي/النرويج - تحذف الفقرات ٣٣-٣٦؛ استراليا/النرويج - تبسيط الفقرات ٣٣-٣٦؛ مجموعة الـ ٧٧ والصين/أنتيغوا وبربودا - الإعراب عن تحفظات)

٣٣ - خلافاً لأي مسألة أخرى تقريباً، ستظل حماية الغلاف الجوي من آثار إنتاج الطاقة واستعمالها أساساً أمراً يتطلب تعاوناً دولياً متضافراً [كندا - حذف] لإيقاف الآثار السالبة على الغلاف الجوي وعكس مسارها، كما هو مأمول]. ولذا، تشدد اللجنة على أهمية التوصل إلى ترتيبات ملموسة بشأن طرائق تنفيذ بروتوكول كيوتو، وتحث مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، في دورته السادسة الموسعة التي ستعقد في عام ٢٠٠١، على أن يواصل بذل جهوده للتوصل إلى تلك الترتيبات، وتدعو عملية المتعلقة بالاتفاقية، ولا سيما مؤتمر الأطراف في دورته السادسة المستأنفة، إلى أن [تنظر في] [كندا - يستعاض عنها] تخطط علماً بـ] النتائج والتوصيات المتعلقة بتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة الصادرة عن هذه الدورة للجنة.

٣٤ - [كندا - حذف] وسيواصل مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، الذي سيعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، تعديل أولوياته من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

استنادا إلى تقييم التقدم احرز في العقد الذي انقضى منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢. وتحت اللجنة مؤتمر القمة على أن يعطي الأولوية للمسائل المتصلة بالطاقة، وأن يدعم أو يزيد من تعزيز التوصيات المقدمة هنا من أجل الترويج لبلوغ أهداف تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة. وتدعو اللجنة مؤتمر القمة كذلك إلى أن ينظر في متابعة المسائل المتعلقة بالطاقة. [

٣٥ - وإذ تدرك اللجنة أن الطاقة عنصر أساسي من عناصر التنمية، فإنها تواصل تشجيع الجهود المبذولة لتلبية احتياجات أقل البلدان نموا من الطاقة. ولذا، تدعو اللجنة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، الذي سيعقد في أيار/مايو ٢٠٠١، أن يدرس ويدعم تنفيذ التوصيات ذات الصلة المقدمة هنا.

٣٦ - ونظرا لأن كثيرا من التوصيات المقدمة هنا تتطلب موارد مالية، فإن نتائج المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، الذي سيعقد في المكسيك عام ٢٠٠٢، ستسهم بأهمية خاصة. لذا، تحث اللجنة المشاركين في المؤتمر على النظر في الاحتياجات والظروف الخاصة بالبلدان النامية من حيث صلتها بتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، وعلى القيام كما هو محدد هنا بتقديم التوجيهات بشأن كيفية الحصول على التمويل اللازم.

## ٢ - خيارات ممكنة لتوجيه النظام المتعدد الأطراف

٣٧ - [مجموعة الـ ٧٧/الصين - حذف] بغية إدخال تغييرات، عملا بنتائج الدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة بشأن المسائل المتعلقة بالطاقة، على سير أعمال منظومة الأمم المتحدة واتساقها وتنسيقها فيما يتعلق بتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، تقوم اللجنة بما يلي:

(أ) [الاتحاد الروسي/نيوزيلندا - حذف] تدعو الأمين العام إلى أن يدرج في تقريره إلى مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة خيارات [لمتابعة مسائل الطاقة في منظومة الأمم المتحدة] [النرويج - يستعاض عنها] تحسين التنسيق بين المؤسسات القائمة في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة. [الاتحاد الأوروبي - يضاف] وينبغي لهذه الخيارات أن تستفيد من المداولات المتعلقة بالطاقة في لجنة التنمية المستدامة في دورتها التاسعة، لتروج لرؤية مشتركة لمبادئ وعناصر نهج للسياسة المتكاملة يشجع على إحراز تقدم صوب مستقبل الطاقة المستدامة، أخذا في الحسبان مسؤولية البلدان عن وضع السياسات والاستراتيجيات والأدوات التي تعكس احتياجاتها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الخاصة. وتشجع اللجنة الأعمال التحضيرية التي تتم على الصعيدين الوطني والإقليمي للمشاركة في مؤتمر القمة]]؛

(ب) [ (كولومبيا - إعادة النظر؛ كندا/نيوزيلندا - حذف) توصي بتعزيز الآلية القائمة بتحويل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المخصصة للطاقة، وهي هيئة فرعية تابعة للجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة، إلى هيئة عادية تضم كيانات مستقلة وتُعرف بأنها مديرة مهام لجوانب محددة من جوانب الطاقة. ] (الاتحاد الروسي - حذف) وتدعوها إلى أن تضع بالتفصيل سبل ووسائل ملموسة لتعزيز دور الأمم المتحدة في مجال تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة] وأن تقدم هذه المقترحات كما ينظر فيها مؤتمر القمة [(النرويج - يستعاض عنها) المعني بالتنمية المستدامة] [(الاتحاد الأوروبي - يضاف) وينبغي أن يُطلب إلى هذه الهيئة أن تضع بالتفصيل نهجا مشتركا على نطاق المنظومة لمعالجة قضايا الطاقة داخل منظومة الأمم المتحدة]]؛

(ج) [ (كندا/الاتحاد الروسي - حذف) توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بغية مواصلة التعجيل بتقديم الحوار بشأن تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، حسب الاقتضاء، داخل هيكل الأمم المتحدة القائمة، بأن يدرس استصواب وطرائق عقد مداوالات بشأن الطاقة في جزء من أجزاء دوراته الموضوعية المقبلة (الولايات المتحدة - يستعاض عنها) توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حسب الاقتضاء، بأن يدرس استصواب وطرائق عقد مداوالات بشأن الطاقة في جزء من أجزاء دوراته الموضوعية المقبلة، بغية مواصلة التعجيل بتقديم الحوار بشأن تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، داخل هيكل الأمم المتحدة القائمة]؛

(د) [ (كندا/الاتحاد الروسي/النرويج - حذف) توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا بأن يميل إلى الجمعية العامة، بوصفها أعلى هيئة سياسية تابعة للأمم المتحدة، نتائج الدورة التاسعة للجنة من أجل اتخاذ الجمعية العامة المزيد من الإجراءات [(الاتحاد الأوروبي - حذف) في إطار بند جدول الأعمال المكرس للطاقة ضمن مجموعة البنود المتعلقة بالتنمية المستدامة]]؛

(هـ) [(الاتحاد الروسي - حذف) توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يدعو اللجنة المعنية بتسخير الطاقة والموارد الطبيعية لأغراض التنمية إلى أن تواصل المساهمة البناءة في المداوالات المتعلقة بالطاقة داخل منظومة الأمم المتحدة]؛

(و) تدعو الحكومات إلى استخدام آليات الأمم المتحدة القائمة [(النرويج - يضاف) الملائمة] لمواصلة الحوار بشأن المسائل المتصلة بالطاقة المستدامة وتقاسم الخبرات

عن الأمور الناجحة عمليا وتلك التي لا جدوى منها، والترويج لتقاسم التعلم وتبادل أفضل الممارسات.

[ز) (الاتحاد الأوروبي - يضاف) تحت المؤسسات المالية الدولية وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف على إدماج موضوع تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في استراتيجياتها وبرامجها الرامية إلى تعزيز نظم الطاقة المستدامة وهيكلها الأساسية ومشاريعها، بما في ذلك الاستثمارات المتصلة بزيادة كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة في جميع القطاعات. ويجب على المؤسسات المالية الدولية أن تخصص موارد لوضع سياسات الطاقة في ورقات استراتيجيات تخفيف وطأة الفقر، وأن تطور نماذج تمويلية مبتكرة، مثل خطوط الائتمان الصغيرة جدا، مع التشديد بصفة خاصة على احتياجات أقل البلدان نموا.]

### ٣ - المساعي الدولية

٣٨ - [الاتحاد الأوروبي - حذف] توصي اللجنة باتخاذ الإجراءات الجديدة والإجراءات التالية من أجل زيادة النشاط المطلوب لتحقيق التعاون الدولي (مجموعة الـ ٧٧/الصين - يضاف) دعم المساعي الدولية فيما يتعلق بتوفير إمكانيات الوصول والفرص للنساء على قدم المساواة، من خلال توفير مرافق الإقراض وإشراكهن في عمليات صنع القرار.]:

(الاتحاد الأوروبي - ينبغي دمج الإجراءات ٦ و ٧ والجمليتين الأخيرتين من الإجراءات ١٢ و ١٣ في إجراء مستقل يتناول ضرورة تحسين التعاون والتنسيق وتقاسم المعلومات فيما بين المؤسسات القائمة)

١ - [مجموعة الـ ٧٧/الصين - حذف] مواصلة و] تعزيز التعاون الإنمائي، [مجموعة الـ ٧٧/الصين - حذف] فضلا عن التعاون بين بلدان الجنوب، من أجل مساعدة البلدان النامية في إنشاء وتنفيذ أطر عمل سياساتها الوطنية دعما لتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة.]

٢ - [الولايات المتحدة - حذف] دعوة حكومات البلدان [الصناعية [مجموعة الـ ٧٧/الصين - يستعاض عنها] [المتقدمة النمو] [التي لم تف بالتعهدات التي قطعتها على نفسها (استراليا - يستعاض عنها) [المنشودة] ببلوغ الرقم المستهدف المنفق عليه بالأمم المتحدة وهو ٧,٠ في المائة [من الناتج الوطني الإجمالي لأغراض المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أن تقوم بذلك في أقرب وقت

ممکن (استراليا - يستعاض عنها) [من الناتج الوطني الإجمالي تُخصص للمساعدة الإنمائية الرسمية.]]

٣ - [ (كندا/الاتحاد الروسي - حذف) لصالح تحقيق استقرار السوق، ينبغي تعزيز الحوار الجاري بين منتجي الطاقة ومستهلكيها. وعلاوة على ذلك، ينبغي تعزيز إجراء المزيد من عمليات الحوار بين مختلف أصحاب المصالح على الصعيدين الإقليمي والدولي بشأن المسائل المتعلقة بالطاقة.]

٤ - [استكشاف سبل (مجموعة الـ ٧٧/الصين - يستعاض عنها) [إضفاء الاستقرار على] [زيادة الدعم المالي (الولايات المتحدة - يستعاض عنها) [زيادة الموارد المالية الحالية إلى أقصى درجة] لتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة بجملة وسائل منها (مجموعة الـ ٧٧/الصين - يضاف) إلغاء الديون، وتيسير الاستثمار الأجنبي، وتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية بالمعدلات المتفق عليها دولياً] إدراج الاعتبارات المتعلقة بتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في برامج التعاون الإنمائي، (مجموعة الـ ٧٧/الصين - حذف) ومن خلال سياسات الإقراض] والأنشطة البرنامجية للمؤسسات المالية الدولية. وفي هذا السياق، ينبغي أيضاً إيلاء الاعتبار (مجموعة الـ ٧٧/الصين - يضاف) ضمن جولة أمور،] لكيفية استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية على أفضل وجه لدعم الأموال الخاصة المقدمة من أجل وضع حلول تتعلق بالطاقة وتكون ملائمة للتنمية المستدامة.

٥ - [ (كندا/النرويج/المملكة العربية السعودية - حذف) بدء مبادرة للتنقيب عن الغاز الطبيعي وتنمية مصادره، (تونغا - يضاف) بما في ذلك تمويل مشاريع الطاقة الحرارية الأرضية] [المملكة العربية السعودية - يضاف) من أجل البلدان النامية بصورة لا لبس فيها]، وبصفة خاصة لصالح أقل البلدان نمواً، على أن تمول من خلال آليات مناسبة. [ (استراليا/الاتحاد الروسي - تفصيل أوسع) يلزم وجود آليات مناسبة لبدء مبادرة للتنقيب عن الغاز الطبيعي وتنمية مصادره من أجل أقل البلدان نمواً.]]

٦ - [ (الاتحاد الأوروبي - دمج الإجراءات ٦ و ٧ و ١٢) (الجملة الأخيرة) و ١٣ (الجملة الأخيرة)؛ كندا - حذف) إنشاء شبكة من مراكز الخبرة الرفيعة على غرار الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية، عن طريق إقامة شبكات لمراكز الطاقة الوطنية المؤهلة] (النرويج - يستعاض عنها) تعزيز إقامة الشبكات

بين مراكز الطاقة الوطنية والإقليمية المؤهلة] تركز على تسخير تكنولوجيات الطاقة لأغراض التنمية المستدامة.]

٧ - [إنشاء (كندا - يستعاض عنها) [استكشاف ما هو قائم] مركز دولي (الولايات المتحدة - يستعاض عنها) إقليمي] لمعلومات الطاقة أو غرفة مقاصة يمكن أن يدعم ويعزز أنشطة بناء القدرات (الولايات المتحدة - يضاف) ونقل التكنولوجيا] [لأغراض تنمية الطاقة المستدامة] (مجموعة الـ ٧٧/الصين - يستعاض عنها) لتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة]، عن طريق تحسين إمكانية الوصول إلى المعلومات ذات الصلة وإتاحتها. [ (أستراليا - يستعاض عنها) إنشاء مرجع دولي لخيارات السياسات يمكن لجميع البلدان الوصول إليه، ويهدف إلى بناء القدرات، ويتيح بصفة خاصة خيارات السياسات لتهيئة البيئات التمكينية الملائمة لاستثمارات القطاع الخاص في الهياكل الأساسية لموارد الطاقة.]

[ (أستراليا/النرويج - يضاف) ٧ - مكررا مواصلة تطوير إمكانية أفرقة تيسير الجهود، على غرار ما جربه مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في تايلند وبيرو، لبناء القدرات وللمساعدة في تنفيذ خيارات السياسات، حيثما يعتبر ذلك ملائما.]

٨ - الترويج لبرامج التعاون الدولي لإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، [ (مجموعة الـ ٧٧/الصين - حذف) على غرار الاتفاق العالمي الذي بدأ مؤخرا،] من أجل التشجيع على الأخذ بالجيل التالي من تكنولوجيات كفاءة استخدام الطاقة والوقود الأحفوري الأكثر نظافة والطاقة المتجددة.

٩ - الترويج لتحويل سوق الطاقة إلى سوق لامركزية لنظم الطاقة المستدامة، مع التركيز على المناطق الريفية وكهربتها.

١٠ - [الاتحاد الأوروبي - إعادة صياغة] اتخاذ إجراءات لنقل تكنولوجيات الوقود الأحفوري المتقدمة والأكثر نظافة والمناسبة إلى البلدان النامية، بشروط خاصة لأقل البلدان نمواً، وتعزيز قدراتها على اكتساب الدراية والخبرة الفنية، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب في تقاسم الخبرات بشأن التنفيذ الناجح لبرامج تقديم المساعدة من أجل إنتاج طاقة أكثر نظافة]. [ (أستراليا - يضاف) ١٠ - مكررا إن تهيئة بيئة تمكينية لتشجيع الاستثمار في نقل وإنتاج وصيانة تكنولوجيات الطاقة النظيفة من شأنه أن يساعد في تأسيس بنية أساسية كافية لدعم تنفيذ برامج الطاقة النظيفة.]]

١١ - [التوسع في (النرويج - يستعاض عنها) تعزيز استخدام] [كندا - يستعاض عنها] استخدام] الآليات الدولية القائمة [كندا/النرويج - حذف] أو وضع آليات جديدة]، لتحديد المخاطر وضمان إدارتها بشفافية، [كندا - حذف] بإقامة شراكات فعالة ومنصفة بين المستثمرين والبلدان المضيفة، فيما يتعلق بتلك البلدان النامية التي لا تتوافر لديها هياكل مؤسسية مستعدة بما فيه الكفاية للتصدي لنطاق المخاطر المرتبطة بالاستثمارات الرئيسية في مجال الطاقة].

١٢ - تعزيز الآلية القائمة واشتراك الأمم المتحدة في تيسير وتمويل، بشروط مواتية تمثيا مع جدول أعمال القرن ٢١، الوصول إلى التكنولوجيات السليمة بيئيا وما يقابلها من معارف ونقلها، [مجموعة الـ ٧٧/الصين - حذف] وهي الأمور المتاحة في معظم الأحيان لدى البلدان الصناعية وأيضا في بعض البلدان النامية. ويمكن لإقامة الشبكات التكنولوجية باستخدام أوجه الترابط الحديثة المنخفضة التكلفة في مجال الاتصالات أن يسهل تقاسم المعلومات لتشجيع نقل التكنولوجيا في مجال الطاقة المتجددة وتكنولوجيات الوقود الأحفوري النظيفة من خلال التعاون الدولي والإقليمي].

١٣ - تعزيز الآليات القائمة في منظومة الأمم المتحدة من أجل الترويج لنقل التكنولوجيا فيما يتعلق بتكنولوجيات [مجموعة الـ ٧٧/الصين - يضاف] كفاءة استخدام الطاقة و] الطاقة المتجددة [الولايات المتحدة - يضاف] الأكثر سلامة من الناحية البيئية]، عن طريق تنظيم مصرف بيانات بشأن تطبيق التكنولوجيات وتدريب الخبراء [كندا - حذف] ونقل التكنولوجيا] وتيسير تبادل المعلومات بحرية على الصعيد الدولي بشأن تلك التكنولوجيات.

١٤ - دعم التعاون الدولي في الاضطلاع بأنشطة البحوث والتطوير بشأن [كندا - يضاف] جميع جوانب] كفاءة استخدام الطاقة، والطاقة المتجددة، وتكنولوجيات الوقود الأحفوري المتقدمة [كندا - يضاف]، والتكنولوجيات النووية].

١٥ - [كندا - حذف] إقامة شراكات بين البلدان الصناعية، التي تبذل جهودا مستمرة في أنشطة البحوث والتطوير وعرض التجارب في مجال التكنولوجيات المتقدمة المتعلقة بالوقود الأحفوري ذي الانبعاثات [المملكة العربية السعودية - حذف] شبه المنعدمة (الولايات المتحدة - يستعاض عنها)

المنخفضة]، والبلدان النامية الغنية بالوقود الأحفوري للتعجيل بنشر المعلومات عن هذه التكنولوجيات والسماح بإجراء تقييم واقعي لتلك التكنولوجيات في مناطق مختلفة واستخدامها.]

١٦ - [الاتحاد الأوروبي - إعادة صياغة) تقديم فروض ميسرة الشروط من مؤسسات الإقراض الدولية إلى الحكومات من أجل تقاسم تكاليف تطوير الهياكل الأساسية المتعلقة بالطاقة في المناطق الريفية مع المستثمرين من القطاع الخاص.]]

## ثانياً - تلخيص الرئيسين المشاركين للإجراءات

٢ - تركزت أعمال فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية المخصص لموضوع الطاقة والتنمية المستدامة، في دورته الثانية، على المناقشة الموضوعية والتفاوض على أساس مشروع نص التفاوض الذي أعده وقدمه رئيسا الفريق في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ (E/CN.17/ESD/2001/L.1). وخلال اليومين الأولين من الدورة، عُرضت آراء عامة قبل الانتقال إلى الجولة الأولى من المناقشات بشأن النص نفسه.

٣ - واستفادت الجولة الثانية من المناقشات بشأن النص من النصوص المجمعة التي أعدتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة. وعرض الرئيسان شفويا مقترحات توفيقية مكنت الوفود من الوصول إلى توافق للآراء بشأن معظم الفقرات. غير أنه بالنسبة لفقرات أخرى، استمرت الاختلافات في وجهات النظر حول بعض المسائل، وبخاصة مسائل التمويل، ومفهوم الأهداف المشتركة، والأهداف أو المؤشرات (الإرشادية)، ودور الأسواق وعملها؛ ويرد بيان لهذه الخلافات في الآراء بالصورة المعتادة في نص التفاوض النهائي.

٤ - وفيما يتعلق بالقضية الرئيسية الخامسة في نص التفاوض، المتعلقة بتكنولوجيات الطاقة النووية، أجرى الرئيس المشارك سلامات مشاورات غير رسمية مستفيضة مع الأطراف المهتمة. وبناء على هذه المشاورات غير الرسمية، اقترح الرئيس المشارك سلامات في ٢ آذار/مارس ٢٠٠١ نصاً توفيقياً اعتبره كل المندوبون الذين طلبوا الكلمة أساساً جيداً لمواصلة المناقشة. ومع تأخر الوقت، وعدم تمكن الوفود من طلب توجيهات من عواصمها بشأن هذه القضية البالغة الحساسية، قرر الفريق إحالة اقتراحات الرئيسين، بين أقواس معقوفة، إلى اللجنة في دورتها التاسعة لمواصلة مناقشتها واتخاذ إجراء بشأنها.

٥ - وعند تناول الفرع واو من مشروع نص التفاوض، المعنون "التعاون الدولي"، أعربت وفود عن آرائها أثناء القراءة الأولى يوم ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠١، وأثناء جولة من المشاورات غير الرسمية يوم ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠١. وتفاوتت تلك الآراء بين تفضيل حذف الجانب الأعظم من ذلك الفرع والرغبة في الإبقاء عليه بأكمله، على النحو الذي اقترحه الرئيسان المشاركون. غير أنه لما أعرب عدد من المتكلمين عن رأي مفاده أنه سيكون من المستحسن العودة إلى مناقشة قضية التعاون الدولي في الدورة التاسعة للجنة حيث يمكن لجميع الوفود أن تستفيد أيضا من وجود خبراء العلاقات الدولية، بالإضافة إلى خبراء الطاقة والتنمية المستدامة، قرر الفريق إحالة الفرع واو بشكله المجمع إلى اللجنة لمواصلة مناقشته واتخاذ الإجراء المناسب بشأنه في الدورة التاسعة.

٦ - وقرر الفريق أن يحيل مشروع مقرر على هيئة نص للتفاوض، يتضمن النص غير المتفق عليه بين أقواس وبالأحرف الداكنة، لكي تنظر فيه اللجنة وتتخذ إجراء بشأنه في دورتها التاسعة (أنظر الفرع الأول، مشروع المقرر).

٧ - وبإحالة الفريق إلى اللجنة تقريره الذي يتضمن، على النحو الذي أوصى به مكتب الدورة التاسعة للجنة، مشروع مقرر لكي تنظر فيه اللجنة، إلى جانب هذا التلخيص من جانب الرئيسين المشاركين للمناقشات، يرى الرئيسان المشاركون أن الفريق قد أوفى بإخلاص وبصورة بناءة بالولاية التي أسندتها إليه الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة بالإعداد لأعمال الدورة التاسعة للجنة فيما يتعلق بقضايا الطاقة. وفي ضوء الروح الإيجابية التي احتتمت بها الدورة الثانية للفريق، يثق الرئيسان في أن الوفود ستتحلى في الدورة التاسعة للجنة بما يكفي من المرونة للنجاح في حسم الأجزاء المتبقية من النص الموضوعية بين أقواس.

٨ - ويعرب الرئيسان المشاركون عن استعدادهما لإجراء أية مناقشات إضافية بشأن النص يمكن أن تنشأ حاجة لها أثناء الدورة التاسعة للجنة، بغية إزالة الأقواس الحالية من النص، إذا ما رأى رئيس الدورة التاسعة للجنة ذلك مناسبا ومفيدا لحسم المسائل المعلقة في هذا الصدد.

### ثالثا - اعتماد التقرير

٩ - في الجلسة الثانية المعقودة في ٢ آذار/مارس ٢٠٠١، اعتمد فريق الخبراء التقرير بصيغته المصوبة شفويا، وأحاط علما بمذكرة الرئيسين المشاركين عن ملخص الإجراءات (انظر الفرع الثاني).

## رابعاً - المسائل التنظيمية ومسائل أخرى

### ألف - افتتاح الدورة ومدتها

١٠ - اجتمع فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية المخصص لموضوع الطاقة والتنمية المستدامة التابع للجنة التنمية المستدامة في نيويورك من ٢٦ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ٢٠٠١، وفقاً لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٩/٢٨٠. وعقد الفريق جلسيتين (الجلستان الأولى والثانية) وعدداً من الجلسات غير الرسمية.

١١ - وافتتح الدورة السيد محمد رضا سلامات (جمهورية إيران الإسلامية) الرئيس المشارك لفريق الخبراء. وأدى الرئيس المشارك بيان.

١٢ - وأدى مدير شعبة التنمية المستدامة بالأمانة العامة للأمم المتحدة بيان استهلاكي.

١٣ - وعرضت السيدة إيرين فروندنشوس-رايشل (النمسا)، الرئيسة المشاركة لفريق الخبراء، مشروع النص التفاوضي المقدم من الرئيسين المشاركين (E/CN.17/ESD/2001/L.1).

### باء - جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

١٤ - في الجلسة الأولى المعقودة في ٢٦ شباط/فبراير، أقر فريق الخبراء جدول أعماله المؤقت (E/CN.17/ESD/2001/1)، ووافق على تنظيم أعماله (E/CN.17/ESD/2001/Add.1). وكان جدول الأعمال كما يلي:

١ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٢ - النظر في القضايا الرئيسية لتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، مع النظر على النحو الواجب في وسائل التنفيذ بالنسبة لكل قضية: بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والموارد المالية:

(أ) إمكانية الحصول على الطاقة؛

(ب) كفاءة الطاقة؛

(ج) الطاقة المتجددة؛

(د) تكنولوجيات الوقود الأحفوري المتقدمة؛

(هـ) تكنولوجيات الطاقة النووية؛

(و) الطاقة في المناطق الريفية؛

(ز) القضايا المتصلة بالطاقة في مجال النقل.

- ٣ - المبادرات والجهود الإقليمية.
- ٤ - تبادل الدروس المستفادة: قصص النجاح في تعزيز تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة.
- ٥ - تعزيز التعاون الدولي من أجل تسخير الطاقة لأغراض التنمية.
- ٦ - اعتماد تقرير فريق الخبراء عن دورته الثانية.

## جيم - الحضور

١٥ - حضر الدورة ممثلو ٣٩ من الدول الأعضاء في لجنة التنمية المستدامة. كما حضرها مراقبون عن دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة وعن الجماعة الأوروبية، وممثلون عن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وأمانات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، وكذلك مراقبون عن منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية (انظر المرفق).

## دال - الوثائق

- ١٦ - كانت الوثائق التالية معروضة على فريق الخبراء:
  - (أ) جدول الأعمال المؤقت (E/CN.17/2001/1)؛
  - (ب) تنظيم الأعمال المقترح (E/CN.17/ESD/2001/1/Add.1)؛
  - (ج) تقرير الأمين العام المعنون "الطاقة والتنمية المستدامة: خيارات واستراتيجيات للأعمال المتعلقة بالقضايا الرئيسية" (E/CN.17/ESD/2001/2)؛
  - (د) رسالة مؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة (E/CN.17/1001/7)؛
  - (هـ) رسالة مؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لجزر سليمان ورئيس مجموعة بلدان منتدى جزر المحيط الهادئ الممثلة في الأمم المتحدة (E/CN.17/2001/9)؛
  - (و) رسالة مؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإندونيسيا (E/CN.17/2001/10، و Corr.1)؛

(ز) رسالة مؤرخة ٢ شباط/فبراير ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لساموا لدى الأمم المتحدة ورئيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة (E/CN.17/2001/11)؛

(ح) وثيقة معلومات أساسية معنونة "الطاقة والتنمية المستدامة: دراسات حالات"؛

(ط) مشروع مقرر مقدم من الرئيسين المشاركين (E/CN.17/ESD/2001/L.1)؛

(ي) مشروع التقرير (E/CN.17/ESD/2001/L.2).

## قائمة المشاركين

## الدول الأعضاء في لجنة التنمية المستدامة

الاتحاد الروسي: ي. ن. ايزاكوف، ب. ف. ريوتوف، إ. غ. بيسونوف، د. إ. ماكسيميتشيف، س. ف. بولغاتيشنكو

أسبانيا: إينوسينيو ف. أرياس، أرتورو سببغليبرغ، مانويل غوميز-أسيبو، فرنسيسكا ريفيرو

ألمانيا: مارتن لوتز، فرانز جوزيف شافهاوزن، راينارد كراب، مانفرد كونو كليفيتز، أنتونيو فلوغر، غيرت كيمبر، فولفانغ موللر، برنارد بوسل

أنغولا: خواو باترشيو، مارغريتا إيزاتا، فرانثيسكو دي سوسا تاليمو  
أوغندا: ماتيا مولومبا سيماكولا كيوانوكا

إيران (جمهورية - الإسلامية): باقر أسدي، على بيروكوهي، محمد رضا سلامات، حسين معيني، محسن اسبيري

إيطاليا: سيرجيو فتسو، بيير بنيديتو فرانسيس، غوغلييلمو أريدتروني، جيوفانن براوتزي، فاييو كاسيسي، ماسيمو كوتزوني، أليساندرو موريتشي، باولو أنغيليني، جيوفانينو دي بالما

أستراليا: روبرت أندرسون، غاي أوبريان

بارغواي:

باكستان: شامشاد أحمد، عيزاز أحمد تشودري، عمران أحمد صيدقي

البرازيل: ماسيو نونيز، أنتونيو سيرجيو ليما براغا، ماريا لويزا إسكورييل دي مواريس

البرتغال:

بلجيكا: نادين غوزيه، غونتر سليوواغن، أولريك لينيرتس، جان بول شارليه

بولندا: ليزيك بانازاك، ريناتا سيولسكا-فيتكفيتش

بوليفيا:

بيرو:

- بيلاروس: سيرجي لينغ، أولادزيمير فانتيسيفيتش، أليكسي رايمان، أندريه بوبوف
- تايلند: كولكوموت سينغارا نا ايودايا، سونتي فاناساينغ، بونرود ساجاكولنو كيت،  
براسيرت سنسوكراسيرت، سوفات سوباتانا بونغ
- تونس: نجيب عثمان
- الجزائر: عبدالله بعلي، علي رجل، مسعود بومعور
- الجمهورية التشيكية: يان كارا، ياروسلاف ماروشيك
- جمهورية الكونغو الديمقراطية: جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية: سين سونغ تشول، ريم سونغ تشول  
جمهورية كوريا:
- جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة: ناستي كالوفسكي، فيوليتا كيكاروفسكا، دونكا  
غليغوروفا، غوران ستيفتشيفسكي
- الدانمرك: دان نيلسن، روبن مادسن، توماس بيكر، بيتر غيرت، ثور كريستيانسن،  
فيفي ين كو، ميكائيل كيفتي
- سري لانكا: جون دي سارام، رانجيث أوفانغودا، ويراسيكييرا موديانسيلاغي باندوسينا،  
م. ر. ك. ليناغالا، غ. ب. أ. فرناندو
- السودان:
- الصين: سون جن، ليو ديشون، زهانغ ميغينغ، زهانغ شياوان، تشن جنلين، شي  
ويكيانغ، وانغ لينغ
- غواتيمالا: غيرت روزنتال، سيلفيا كورادو
- غيانا: اليسون درايتون، جورج تالبوت
- فرنسا: دانييل برون، برنار ديفينن، إدغار بالوستين، ميشيل هاملين، جنيفيف  
فيربروغي، دانييل دي غارغاسون، لورانس فويوم
- الفلبين:
- كازاخستان: مادينا ب. جاربوسينوفا
- الكاميرون:

كوبا: برونو رودريغيز باربيا، رافاييل داوسا سيسبيدس، إيليديس ل. فالينتي دياز، تريسيستا بورخس، مرسيدس موستيليه، أنتونيو فيلاسول، بيدرو أيبلا، هيلدا أورتيز غارسيا

كوت ديفوار: نويل-إيمانويل أهيو غيبو، غاستون ك. ياو، إيدي سيمون

كولومبيا: ألفونسو فالديفيسو، أندريا ألبان، موريشيو باكيرو

لبنان:

مالي: سولوماني دياكي، اسماعيل توري

مدغشقر:

المكسيك: جورج إدواردو نافارتي، كارلوس البرتو غارسيا مورينو كاستيلازو، خوسيه

أدولفو غونزاليز - مارتينيز، خوسيه رامون لورنزو

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية: مارك روناكريس، إيان سايمون، أندرو

راندا، ستيفن لوي، مايكل ماسي، ريتشارد جونز

موريتانيا:

موريشيوس:

موزامبيق: كارلوس دوس سانتوس، نونو توماس

نيكاراغوا:

نيوزيلندا: دون ماكاي، تريفور هيوز، مارك رامسدن، غرانت روبرتسون

هنغاريا: زيتا غيللر، شاندر موريس

هولندا: بيتر فيريك، دانييل بيترمات، رالف بريسكورن، ألكسندرا فالكينبورغ، ويم

سي. توركينبورغ

الولايات المتحدة الأمريكية: جوناثان مارغوليس، غريفيث تومسون، مارك غ. هامبلي،

وليم بريد، جون دافيدسون، بارتيك دان، جانيت م. غورن، ليزا هانلي،

إيلمر هولت، جون كافانا، دانكان مارش، مارينا مورغنيغ، دافيد موسيز،

لايموند برنس، دانييل روشبيرغ، أرتوس ريبينسكي، سينثيا سادي، كلوديا

سيروار، آن ستيوارت، ألفريدا مايرز، جيمس أدامز

اليابان: كوتشيرو سيكي، ماساتوشي ساتو، جيو تارو هوريوتشي، كازو ياغي، كازوهيكو كوكوبو، شونيتشي ناكادا، تورو ناغاياما، كو كويسو، كوتارو كاواماتا، توشيوكي ماسوي، كونيكو أوتشيدا، ناوماسا موراكوشي

اليونان: إلياس غوناريس، ديونيسيوس كالامفريزوس، أليكسيوس-ماريوس ليروبولوس، ديمتريوس لالاس، إل. جورجوبولو

### الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الممثلة بمراقبين

إثيوبيا، أذربيجان، إندونيسيا، أوكرانيا، آيسلندا، الأرجنتين، الأردن، أنتيغوا وبربودا، بربادوس، البحرين، بنغلاديش، بنما، بنن، بوركينا فاسو، ترينيداد وتوباغو، تونغتا، جزر البهاما، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية تترانيا المتحدة، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جورجيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سانتا لوسيا، السويد، شيلي، العراق، غانا، فتزوبلا، فنلندا، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كمبوديا، كندا، ليختنشتاين، مالطة، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موناكو، ناورو، النرويج، النمسا، نيجيريا، هايتي، الهند، هندوراس

\* \* \*

### الكيانات الممثلة بمراقبين

الجماعة الأوروبية

الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة التي لها بعثات مراقبة دائمة في المقر

الكرسي الرسولي، سويسرا

### الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)، البنك الدولي، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، الوكالة الدولية للطاقة الذرية

### المنظمات الحكومية الدولية

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لدى الأمم المتحدة، المنظمة الدولية للفرانكوفونية

### الأمم المتحدة وهيئات المرتبطة بها

اللجنة الاقتصادية لأوروبا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مرفق البيئة العالمية